الإنتقال الديمقراطي في ليبيا بين الواقع والتحديات.

فكيري شهرزاد

جامعة– الشلف –

المقدمـــة:

مثلت ظاهرة العجز الديمقراطي محددا أولا في إنفجار ما سمي بثورات الربيع العربي، بحيث بدا واضحا أن الدول العربية كانت بعيدة عن أسس الديمقراطية والحكم الراشد التي تقوم أولا وقبل كل شيء على الشفافية والتداول على السلطة ودولة الحق والقانون، إذ أن التخطيط لعملية توريث الحكم أو حتى البقاء على كراسي الحكم لمدة تعادل الثلاثين سنة كان له أثر سلبي على عملية البناء الديمقراطي، ما دفع بالشعوب إلى المطالبة بتغيير ومن ثم إسقاط الأنظمة السياسية في دولها بدء بتونس، مصر وصولا إلى سوريا وليبيا، وذلك جراء القمع الذي تعرض له المتظاهرون.

شهدت ليبيا مثلها مثل العديد من الدول العربية إنتفاضة شعبية ضد نظام معمر القذافي، وهو ما دفع نحو فوضى عارمة في البلاد مست بجوانب أمنية، سياسية، اقتصادية وإجتماعية وحتى إنسانية، على إثر غياب مؤسسات الدولة القائمة على تحقيق الإنتقال الديمقراطي وكذا العملية الإنتقالية، بالأخص في ظل غياب الوحدة الوطنية ووجود عشرات الألاف من الثوار المسلحين الذين رفضوا التخلي عن أسلحتهم، وكذا تواصل الأعمال الإقتتالية بين مختلف الجماعات القبلية، وبين الميليشيات التي سعت إلى تصفية الحسابات وبسط نفوذها على أوسع نطاق.

رغم سقوط نظام معمر القذافي إلا أن الشعب الليبي الذي رغب في إحداث إنتقال ديموقراطي لم يتمكن من تحقيق رغبته على أرض الواقع على إثر جملة من المتغيرات التي أدت إلى ضعف الدولة وأنقسامها أكثر فأكثر، أولها الإقتتال الداخلي والانقسام بين جمهوريات الدولة وإعلان بنغازي عن إستقلالها، والأسوء هو التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي وما تبعه من أحداث دموية وإنتشار للأسلحة التي ذهب ضحيتها حوالي 50 ألف ضحية، هذا جعل على عاتق المؤسسات الليبية مهمة صعبة وطريق

طويل للتحدث عن امكانية احداث إنتقال ديمقراطي أو بالأحرى بناء ديمقراطية فعلية بهدف تعزيز سيادة القانون، إذ كان لابد من تنظيم المؤسسات العسكرية والسياسية بالبلاد لأن أصعب تحدي يواجه ليبيا يتعلق بكيفية إعادة بناء الثقة بين مختلف الهياكل البشرية والمادية على حد السواء، وعليه، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الوضع الإنتقالي بهذه الدولة كنموذج من النماذج المتعددة بالعالم العربي، وكذا أهم المتغيرات التي تعوق عملية البناء الديمقراطي بها، وذلك من خلال طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى تتجه ليبيا نحو تحقيق إنتقال ديمقراطي في مرحلة ما بعد القذافي؟

وستكون الإجابة على الإشكال المطروح عبر إتباع المحاور التالية:

- المتغيرات الأمنية المفسرة للعجز الديمقراطي بليبيا قبل ثورة 17 شباط.
- مراحل بناء إنتقال ديمقراطي بعد ثورة 2011.
- التحديات الأمنية والسياسية لعملية الإنتقال الديمقراطي.

أولا-المتغيرات الأمنية المفسرة للعجز الديمقراطي بليبيا قبل ثورة 17 شباط:

بعد متابعة الأوضاع السياسية لعام 2010 في الوطن العربي، أي قبل إشتعال موجة الثورات والإضطرابات العربية، تم التوصل إلى تحديد خصائصها في تزايد الإستبداد والتسلط في النظم السياسية العربية ومساسها بالحريات العامة وحقوق الإنسان، بحيث تعاني السياسات العربية اليوم إنسدادا خطيرا قادت إليه سياسات التسلط وإحتكار السلطة من قبل نخبة ضيقة أو عائلة أو طائفة أو حزب حاكم، في حين يتم تهميش سائر الترتيبات السياسية الأخرى، إضافة إلى إطلاق قوى الأمن والاستخبارات في الشؤون العامة، وكذا إنتهاك القانون والدستور، وتزوير إرادة الشعب في الإنتخابات، خرق إستقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة التنفيذية، الرقابة وتقييد الإعلام، إنشاء محاكم غير قانونية لمحاكمة سجناء الرأي، وتجريد المعتقلين من حقوق الدفاع وكذا من الضمانات القانونية والدستورية للمحاكمة العادلة، وبالتالي تحويل الدولة إلى جزء من أملاك الحاكم وهو ما دفع الشعوب العربية بدول معينة إلى المطالبة بالتغيير وإحلال الديمقراطية والشفافية وتغيير الأنظمة الإستبدادية وفي الإخير إسقاطها كليا ومحاسبة قياداتها وليس فقط تغييرها[27].

من خلال الفقرة أعلاه يمكننا الإنطلاق من فكرة أساسية وهي أن أحداث الثورات العربية التي أنطلقت منذ نهاية 2010 كانت نتيجة إستبدادية الأنظمة الحاكمة، وليبيا مثلها مثل مصر وتونس، عرفت في شباط 2011 إحتجاجات شعبية ضد عقود من حكم القذافي، صنفها الكثير منهم بأنها فترة اللانظام، لتميزها بالإبتعاد عن بناء مؤسسات الدولة، وعليه، طالب الشعب بإسقاط النظام وإقامة الديمقراطية وتفعيل إحترام حقوق الانسان والحرية، بحيث بدأت بمظاهرات واحتجاجات حول قضايا السكن في مطلع يناير 2011، إلا أن ذلك لكي كن هو السبب الرئيس وراءها، لأنها كانت تحمل في طياتها مشاعر سياسية عميقة، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المحور.

المؤشرات السياسية:

على الرغم من إرتباط التوجهات الإيديولوجية المعرب عنها في الكتاب الأخضر الذي وضعه الراحل معمر القذافي، والتي تعنى بالمثل العليا للديمقراطية والعدالة والمساواة، إلا انها تكشف عن السياسات الممارسة للتناقض بين الفكر والتجربة المعاشة، بحيث يمكن أن نقسم التجربة السياسية التي عاشها الشعب الليبي ضمن توليفة ضمت ثلاث أنظمة متداخلة في الوقت نفسه وهي [28]:

النظام الإيديولوجي، وهو ما تناوله الكتاب الأخضر في فصوله الثلاث، الذي يتحدث عن الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإجمالا عن قيم يصعب الإختلاف معها بغض النظر عن الاشكال التطبيقية والأليات الميكانيكية التي إقترحها الكتاب، بحيث إستعمل هذا النظام كأساس ودعم لشرعية الحكم في البلاد.

النظام الرسمي، وهو ما يعتبر ترجمة لفصول الكتاب الأخضر من خلال المؤسسات السياسية والإدارية والحكم المحلي، وغيرها من الأشكال التي تم إنشاؤها بعد إعلان القذافي لنموذجه الجماهيري في الحكم عام 1977.

النظام غير الرسمي، وهو تلك الترتيبات غير الرسمية التي حرص القذافي على إقامتها في كل المستويات الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية، التي قامت على ما يمكن وصفه بأنه نمط من التحالف السياسي والعسكري القبلي والإقتصادي لدرجة كبيرة، بحيث كان يتحكم بمفاعل العمل السياسي بشكل دائم. بحيث، إستعمل هذا الأخير النظامين الأولين لأغراض متعددة، وهو ما يفسر دور عائلة القذافي والرجال الأبرز في قبيلته القذاذفة،(*) إضافة إلى ما عرف برجال الخيمة.(**)

صنفت ليبيا وفق مؤشر الديمقراطية الذي أعدت Economist Intelligence Unit لعام 2010، في الترتيب 46 من بين 55 دولة تسلطية وبترتيب 158 من 167 دولة مشمولة بالدراسة، وعليه، يعتبر نظامها السابق من النظم المستبدة أو التسلطية authoritarian، والتسلط في هذا المجال يعني غياب

التعددية وغياب المؤسسات الديمقراطية الفعالة والحقيقية، إنعدام حرية الإنتخابات، سيطرة الدولة على الإعلام وعدم السماح بإنتقاد النظام السياسي ووجود رقابة مستمرة على إبداء الرأي والمشاركة السياسية، وكذا إنعدام نظام قضائي مستقل مثلما سبق الذكر، بحيث حصلت ليبيا على درجة 20 من 100 في مؤشر الديمقراطية المشار إليه أعلاه.

ومن جهة أخرى، يمتد غياب الديمقراطية في هذه الدولة ايضا، إلى الفشل في تحقيق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، بحيث حصلت على درجة 2,5 من 10 في درجة الفساد، وكان ترتيبها 108 من 145 دولة في عام 2004، لتنحدر عام 2010 إلى 2,2 من 10 وكان ترتيبها 146 من 178 دولة، فأولا إرتبط الفساد في هذه الدولة بالعقود الحكومية سواء في المشتريات العامة أو المشاريع الإنشائية، كما يمتد الفساد ليشمل العائلة الحاكمة ومنتفعيها، وثانيا، ما تعلق بالرشوة في إدارات الدولة المختلفة[29].

إذا عدنا للحديث عن النظام السياسي في ليبيا نجده قد قام بحظر الاحزاب السياسية منذ عام 1972، بحيث إعتبر تكوين الاحزاب جريمة عقوبتها الإعدام وفق القنون رقم 71 لسنة 1972، بالإضافة إلى تضييق الخناق على المجتمع المدني ككل من خلال حرمان النقابات والروابط المهنية من القيام بأي دور تفاوضي جماعي، وإنما فرض عليها الإلتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق انشاء أو حل هذه التنظيمات لذلك إعتبرت منظمات المجتمع المدني جزءا من آليات النظام السياسي بدل ان تكون مستقلة عنه[30].

مؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية:

تتبع تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ 2006 إلى غاية 2010 يجعلنا نستنتج بأن مصادر النمو الإقتصادي كانت في القطاعات المرتبطة بالإنفاق العام (قطاعات الخدمات الإجتماعية، التشييد، التجارة، النقل والمواصلات) وليس في القطاعات المستديمة للنمو (أي الموجهة نحو التصدير غير النفطي)، وبالتالي كان النمو يمس بالإنتاج وليس بالإنتاجية [31].

نتيجة لذلك فإن حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم مستواه المعيشي لم يتطور ما بين 1975 و2010، وإنما تدهور حيث كانت حصة الفرد منه عام 2010 تساوي 83 بالمائة من حصته في عام 1975، بالإضافة إلى الإعتماد على الإقتصاد الريعي، بحيث قاد إنخفاض الإنتاجية إلى معدل منخفض من الأجور، ما أدى إلى إنخفاض المستوى المعيشي.

كشفت مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة بأن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (64) على المستوى العالمي في التنمية

البشرية سنة2000، تقدمت إلى المركز رقم (61) في تقرير سنة2001، ثم المركز 55 في تقرير عام 2009، فالمركز (52) في تقرير عام 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية[32]،مع ذلك يجري الليبي مقارنة بين بلاده وثرواتها من جهة، وقلة عدد سكانها من جهة أخرى، مع دول الخليج على سبيل المثال، ليخلص إلى حقيقة أنه يستحق حياة ومستوى معيشي أفضل وكان هذا صعبا في ظل الناقضات التي عاشتها البلاد، مع غياب التوزيع غير العادل للثروات الذي يتناقض مع خطاب النظام الذي يتغذى بالمجتمع الطوباوي والمساواة والديمقراطية والعدالة.

وبالتالي، من خلال المؤشرات المذكورة أعلاه، وجدت الثورة الليبية نفسها في ظل فراغ سياسي في ظل غياب دستور للبلاد أو نظام برلماني أو رئاسي أو وزاري يمكن الارتكاز عليه في حالة سقوط النظام للحفاظ على شبه الدولة التي أبقاها القذافي لحماية واستدامة نظامه كما لم يكن هناك جيش يمكن أن يكون له موقفا وطنيا في حال وصول البلاد إلى مختنق أمني وسياسي، بحيث عمل القذافي على حل الجيش الليبي وتشكيل كتائب أمنية تدين له بالولاء المطلق تحت قيادة بعض من أبنائه وأقربائه، أين لعبت تلك الكتائب دورا محوريا في مواجهة وقمع الثوار مستخدمة أساليب قذرة من الممارسات المستهجنة كالاغتصاب، والاعتقال والتعذيب والقتل الجماعي.

مع تمادي القذافي في عمليات القتل والقمع، أصدر مجلس الامن قراره رقم 1973 بتاريخ 17 أذار/مارس 2011 الذي تم بموجبه فرض حظر جوي وأجاز استخدام القوة لحماية المدنيين، كما تدخلت محكمة الجنايات الدولية من خلال متابعتها للشق الجنائي في التجاوزات التي حصلت، بحيث أصدرت مذكرات توقيف ضد القذافي وإبنه سيف الإسلام، ورئيس جهازه الأمني، وبعضا من رجاله، وعليه، أحدثت هذه التطورات تحولا مفصليا في مجريات الثورة الليبية، ومنحتها خصوصية وبعدا دوليا أين تمكن الثوار من تحرير العاصمة طرابلس في 20 آب/أغسطس 2011 وكامل ليبيا في 23 تشرين الأول/أكتوبر2011[33]،لتدخل الدولة مرحلة البناء الديمقراطي.

ثانيا-مراحل بناء إنتقال ديمقراطي بعد ثورة 2011:

تعني المرحلة الإنتقالية transitional période الإنتقال من حالة إلى حالة اخرى مغايرة، بشكل جزئي او كلي وفي مدى زمني معين، وهذا طبعا في إطار الإنتقال من نظام إستبدادي إلى نظام ديمقراطي، وعليه، فالمرحلة الإنتقالية تعني التخلص من نظام إستبدادي وإرساء الأسس والمعايير التي تمكن الدولة من البناء الديمقراطي، بطبيعة الحال، تعتبر هذه المرحلة حاسمة بإعتبارها تمثل قطعا للطريق

أمام القوى القديمة التي كانت تهيمن على بوادر الحكم في النظام السابق والتي قد تستغل الإنتقال السياسي في إعادة إنتاج النظام الإستبدادي[34] .

لتفسير المرحلة الانتقالية يمكننا الأخذ بفكرة باحثين في مجال إرساء الأسس الديمقراطية، بحيث يرى المفكر لاري دايموند larry Diamond بوجوب الأخذ بمسألتين بغية تحقيق المرحلة الإنتقالية وهما [35]:

إصلاح القوة الصلبة أو الخشنة التي يقوم عليها النظام الإستبدادي، وهي في المقام الأول الأجهزة الأمنية والسياسية، ووضع أسس العلاقة مع المؤسسة العسكرية بحيث تكون مؤيدة للديمقراطية بدلا من أن تكون معيقة لها.

وضع قواعد لعبة جديدة من خلال وضع جملة من القوانين الأساسية التي تعزز التحول الديمقراطي في ظل سلطة مؤقتة، وهو تمهيد للديمقراطية المستدامة Sustainable Democracy، التي تتمثل في وضع دستور جديد، تحرير منظمات المجتمع المدني من هيمنة بيروقراطية الدولة الأمنية والمدنية، إقرار تشريعات تعزز التنافسية بين القوى السياسية، تأكيد حكم القانون وإستقلال مؤسسات العدالة، وتدعيم مؤسسات الرقابة والمحاسبة، وإصلاح المنظومة الإدارية للدولة بحيث تصبح وكيلا للمواطن ومحل مساءلة من جانبه.

أما الباحث الثاني، فلا يختلف كثيرا عن سابقه في تحديده للمرحلة الإنتقالية، وهو جين شارب Gene Sharp الذي يعزى إليه بوضع " مانفستو" الثورات السلمية للإطاحة بالحكم الإستبدادي عالميا، بحيث يضع جملة من النقاط التي تقود إلى البناء الديمقراطي وهي:

- وضع دستور جديد يفرض بنودا على السلطة التنفيذية، ويمكن السلطة التشريعية من أداء وظيفتيها للرقابة والتشريع، كما يحقق هذا الدستور إستقلالية القضاء وتعزيز حريات الأفراد، تعميق اللامركزية من خلال تمكين المجتمعات المحلية وكذا المشاركة الشعبية.
- إيجاد حكومة فعالة تحسس الناس بوجود ثورة تواجه مشكلاتهم الاساسية، وتحويل الثوران الشعبي إلى سياقات مؤسسية تعزز المشاركة الشعبية الواسعة في بناء الديمقراطية.
- إقرار قوانين تعزز منظومة الحريات الأساسية، كحرية التعبير والتنظيم والعقيدة، حرية الراي والتعبير والإعلام....
- التحصين ضد التدخلات الخارجية التي قد تجهض التحول الديمقراطي، ويتحقق ذلك من خلال بناء توافق داخلي، وتعظيم القدرات الإقتصادية ومنع أية محاولات من شأنها إتاحة

الفرصة أمام أطراف خارجية للتدخل من خلال أطراف داخلية في عملية تشكيل المجتمع الديمقراطي.

وعليه، بعد نجاح الثورة الليبية كان لابد على الأطراف أن تبني مصالحة وطنية فيما بينها بهدف إنجاح خطوات المرحلة الإنتقالية من تحرير الدستور وإجراء الإنتخابات البرلمانية، تشكيل الأحزاب المتعددة وإنتخاب حكومة وطنية، وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى مختلف المراحل التي رسمت التوجه الليبي نحو البناء الديمقراطي.

بداية، أعلن المجلس الوطني الإنتقالي في الإعلان الدستوري الذي اصدره في 3 أغسطس 2011، عن جدول زمني طموح مدته ثمانية عشر شهرا لمرحلة إنتقالية بدأت مباشرة بعد الإطاحة بالنظام، بدأ العد التنازلي عندما تحررت طرابلس يوم 23 أكتوبر 2011، وكان من المقرّر أن تكتمل المرحلة الانتقالية بحلول مايو 2013، شملت المرحلة الأولى تعيين حكومة مؤقّتة، وإصدار قانون انتخابي، إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتحضير لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية التي كانت مقرّرة في 19 يونيو 2012، إذ كان من المفترض أن يجري حل المجلس الوطني الانتقالي في الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية، على أن تُعيّن الهيئة المنتخبة آنذاك حكومة جديدة ولجنة لصياغة الدستور الجديد بحلول آب من نفس العام، ومن ثم يُعرَض الدستور على الشعب الليبي للموافقة عليه، حيث سيمهّد الطريق أمام جولة جديدة من الانتخابات ونظام سياسي جديد في مايو 2013 [36]، إلا أن هذا المخطط الزمني عرف تمديدا على إثر المتغيرات التي حصلت.

المجلس الوطني الإنتقالي:

تأسس هذا المجلس في الأسابيع الأولى للثورة، بعد أن سعت المجالس المحلية التي ظهرت في المدن والبلدات المتمرّدة- بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق وغيرها- إلى تنظيم تمثيلها في مجموعة أوسع من شأنها تمثيل الثورة المناهضة للقذافي والوصول إلى المدن والمناطق التي لاتزال تحت سيطرة النظام، كما عمل المجلس الوطني الانتقالي، الذي كان مقرّه في بنغازي، على بدء التواصل والسعي إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي، حيث عينت المنظمة مكتبا تنفيذيا للقيام بمهام الحكومة في المناطق الخاضعة إلى سيطرة المتمرّدين.

مع ذلك تعرض المجلس لعدة تحديات بإعتباره شكل نفسه بنفسه ما اثار عدة تساؤلات حول مقاييس التشكيل، كما زاد ضغط المجتمع المدني عليه، لزيادة قضايا الشفافية في حقوق الإنسان وتمثيل المرأة في البرلمان، كما تعرض إلى تهديدات من طرف الميليشيات المطالبة بتنازلات مختلفة، مع ذلك وضع

المجلس الإنتقالي الإعلان الدستوري المؤقت بهدف رسم معالم النظام السياسي الإنتقالي، والذي إستند على جملة من المبادئ العامة والقيم الأخلاقية ذات الطابع العام.

النظام السياسي الإنتقالي:

إحتوى الإعلان الدستوري المؤقت على 37 مادة توزعت على 5 أبواب، تناول الباب الأول التعريف بالدولة والقيم التي تستند عليها، كما حدد المبادئ العامة للعملية السياسية، وخصص الباب الثاني للحقوق والحريات العامة، بينما تناول الباب الثالث نظام الحكم خلال المرحلة الإنتقالية، والرابع تناول الضمانات القضائية، وإحتوى الباب الخامس على أحكام إنتقالية.

إذا تناولنا المادة 30 من الإعلان الدستوري نجدها تقر قبل التحرير، بوجوب إستكمال المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت، بحيث يبقى هو الذي يمثل أعلى سلطة بالبلاد حتى إنتخاب المؤتمر الوطني العام، وبعد إعلان التحرير، ينتقل المجلس الإنتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيس في طرابلس، ويشكل حكومة إنتقالية خلال مدة أقصاها 30 يوما، وخلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

- إصدار قانون خاص بإنتخاب المؤتمر الوطني العام.
- تعيين المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات.
- الدعوة إلى إنتخاب المؤتمر الوطني العام.

مرحلة الإنتخابات:

أقرت المادة 30 المذكورة أعلاه بإنتخاب المؤتمر الوطني العام خلال 240 يوما من إعلان التحرير.

يتكون المؤتمر الوطني من مائتي عضو منتخب من كل أبناء الشعب الليبي.

يحل المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت في أول إنعقاد للمؤتمر الوطني العام، يتولى أكبر الأعضاء سنا رئاسة الجلسة، ويتولى الأصغر سنا أعمال مقرر الجلسة، وخلال الجلسة يتم إنتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبه بالإقتراع السري المباشر بالأغلبية النسبية، وتستمر الحكومة الإنتقالية بتسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة.

يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من أول إجتماع له بالآتي:

تعيين رئيس للوزراء يقوم بدوره بإقتراح أسماء أعضاء حكومته، وكذا تعيين رؤساء الوظائف السيادية.

إختيار هيئة تأسيسية لصياغة دستور البلاد " الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور"، لتقدم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز 60 يوما من انعقاد أول إجتماع لها. (تم تعديل هذا البند بطرح الإستفتاء الشعبي لإختيار هذه الهيئة التأسيسية).

يعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويطرح للإستفتاء عليه بنعم أو لا، خلال 30 يوما من تاريخ إعتمادة من المؤتمر، فإذا وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين، تصادق الهيئة التأسيسية على إعتباره دستورا للبلاد، وإذا لم يوافق عليه الشعب، تكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للإستفتاء في مدة لا تتجاوز 30 يوما.

يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الإنتخابات العامة وفقا للدستور خلال مدة لا تتجاوز 30 يوما.

تجرى الإنتخابات العامة، خلال 180 يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك.

تتولى المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات إجراء الإنتخابات تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

يصادق المؤتمر الوطني على النتائج ويعلنها، وتدعى السلطة التشريعية إلى الإنعقاد في مدة لا تزيد عن 30 يوما، وفي أول جلسة لها يتم حل المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها[37].

إنتخاب المؤتمر الوطني العام: إنطلاقا من النقاط المحددة في الإعلان الدستوري تم إجراء إنتخابات متعلقة بالمؤتمر الوطني العام في 7 من شهر يوليو 2012 بإنتخاب 200 عضوا، وبذلك إعتبر المجلس الوطني الإنتقالي منحلا، وبعد الإنتهاء من فرز الأصوات فاز "تحالف القوى الوطنية" بنسبة كبيرة، وقد كان من المنتظر أن تفوز الأحزاب الاسلامية التي تضم حزب الإخوان المسلمين، حزب الأمة، حزب الوطن، وحزب الأصالة السلفي على الأغلبية على إثر الحملة الكبيرة التي قاموا بها لمرشحيهم والدعم السياسي الذي تلقوه من الاحزاب الاسلامية في كل من مصر وليبيا وقطر.

تمت عملية إختيار رئيس للمؤتمر ونائبيه، وبذلك بدأ المؤتمر مهمته بإعتباره أعلى سلطة في البلاد وبإعتباره السلطة التشريعية، وبالتالي البدء في عملية إنتخاب الحكومة الإنتقالية بهدف الإستمرار في البناء الديمقراطي.

إنتخاب الحكومة الإنتقالية: جرى إعداد المؤتمر الوطني لتشكيل اول حكومة منتخبة للفترة الإنتقالية، حيث جرى ترتيب المترشحين ثم حصر الخيار في مرشحين حسب عدد الاصوات التي تحصلو عليها، ليتم الاختيار بينهما حيث فاز بوشاقور مصطفى على منافسه محمود جبريل، إلا أنه فشل

مرتين في نيل موافقة المؤتمر الوطني على إقتراح تشكيل حكومته، ما ادى إلى حجب الثقة وإقالته، وإعادة الإنتخابات.

وعليه، وجد المؤتمر نفسه في فراغ سياسي، وبعد مناقشات تم فتح باب الترشح لعناصر وطنية من داخل وخارج المؤتمر، وعليه تقدم 4 مرشحين، فتحت أمامهم فرصة لإلقاء بيان أمام المؤتمر بتاريخ 14 اكتوبر 2014، يحددون فيه برنامج عملهم في ظرف 10 أيام، وقد تمكن إثنان منهم من تقديمه، وبعدها تم الانتخاب وإختيار علي زيدان بعد حصوله على 93 صوتا، وتمكن من تشكيل حكومته في مهلة 15 يوما، وبعد اداء اليمين بدأ رسميا عمل الحكومة الإنتقالية المنتخبة [38].

إختيار اللجنة التأسيسية لصياغة دستور ليبيا: قام المؤتمر الوطني العام بتشكيل لجنة لإعداد قانون الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور والذي وقع بمدينة البيضاء يوم 20 يوليو 2013 تمهيداً لإجراء انتخابات ما أطلق عليها "لجنة الستين" لوضع الدستور، وسميت هكذا بسبب عدد أعضائها (60) مقسمة بين أقاليم ليبيا الثلاثة سابقاً، 20 لإقليم برقة" المنطقة الشرقية"، 20 لإقليم طرابلس" المنطقة الغربية" و20 لإقليم فزان" المنطقة الجنوبية الغربية" بغرض كتابة دستور جديد للبلاد، حيث فتحت الأبواب لإستفتاء شعبي يحدد من خلاله أعضاء الهيئة التأسيسية المكلفة بصياغة الدستور بدل من أن يقوم المجلس الوطني العام من إختيارهم، وهكذا إنطلقت أعمال الاجتماع الأول للهيئة يوم الاثنين الموافق 21 أبريل لعام 2014 [39]. وقد تم تحديد شهر ديسمبر 2014 كموعد لإجراء الإستفتاء الشعبي على الدستور المعدل، في ظل تحديات أمنية كبيرة تعتبر تحدي للبناء الديمقراطي وتحدي لإستقرار المرحلة الإنتقالية.

ثالثا-التحديات الأمنية والسياسية لعملية الإنتقال الديمقراطي:

أحدثت ثورات الربيع العربي والإنتفاضات التي وقعت عام 2011 تحولات سياسية عميقة في خمسة بلدان عربية، ولعل الحد الأدنى لقياس هذه الثورات تمثل في إطاحتها بدكتاتوريين إثنين بتونس ومصر، وقتل ثالث في ليبيا، بالإضافة إلى دفع تلك الأحداث بتسريع وتيرة الإصلاحات الدستورية في المغرب، مع ذلك تبدو آفاق ومآلات هذة التغييرات إلى ابعد مما تحقق، ما يفتح الباب أمام التفاعلات الديناميكية في المنطقة العربية ككل، وبالأخص في ليبيا.

بعد إنتهاء المرحلة الأولى من العملية الإنتقالية بليبيا بإنتخاب المؤتمر الوطني في 7 يوليو 2012 وتشكيل الحكومة المنتخبة، مع ذلك لاتزال البلاد تواجه خطر اللاإستقرار وإنتشار السلاح وغياب وجود أي سلطة يمكنها السيطرة على الأوضاع وكبح جماع القوى المسلحة ذات التوجهات الدينية، المناطقية أو

القبلية، بما يضمن الإنتقال الديمقراطي وتجنيب البلاد الآثار المترتبة على عسكرة الإنتفاضة ولامركزيتها والإنقسام الحاصل بين المنتصرين والمنهزمين في معارك الثوار[40].

يعتبر التوافق على القواعد وتجنب الصراع في المرحلة الإنتقالية الضامن الأساسي للإستقرار والأمن الإجتماعي، إذ من الواضح أن الإنتقال الديمقراطي في ليبيا يواجه تحديات عديدة فمن المؤكد أن فرص نجاح عملية الدمقرطة تتضمن القدرة على الإستجابة لهذه التحديات التي تجد جذورها في الثقافة السياسية وفي طبيعة الإقتصاد الوطني، بينما ترتبط أخرى بما يترتب على حكم القذافي وعلى الظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به بالأخص تصاعد العنف والميليشيات وإنتشار الأسلحة بين المواطنين والثوار.

1-التحدي الامني: شبه الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان أثناء الحرب الأهلية، حيث يمارس العديد من زعماء الكتائب المسلحة أدوارا تتصل بالسلاح والمال والسياسة معا، إذ تتميز بعض التشكيلات المسلحة، خاصة عند المناطق الحدودية مع مالي والنيجر والجزائر، بإرتباطها بإنتماءات إثنية لجماعات مثل التبو والطوارق الذين عبروا عن تطلعاتهم لكيانات مستقلة، أو ترتيبات تقرير المصير.

تمتلك هذه التشكيلات أسلحة متطورة وتضم مقاتلين تجمع بينهم عناصر مشتركة في الرغبة في التخلص من التهميش والنسيان، علاوة على ما تمنحه لهم الصحراء من قوة تتقاطع مع وجود تنظيم القاعدة، دون ان ننسى غياب الفواعل بالجوار التونسي، هذا من جهة، كما أن هناك إنتشارا لعصابات مسلحة تمارس تهريب الخمور والمخدرات والوقود ...من جهة أخرى، ما يقود إلى مزيد من الفوضى واللاإستقرار.

كما تؤدي المجالس والكتائب العسكرية الدور الأكثر قوة وخطورة على مستقبل البلاد، فعدد المجالس غير معروف، حيث يبلغ بين مئة وثلاثمئة مجلس، فلكل مدينة مجلس عسكري أو أكثر، كما لا يتوافر حصر موثوق لحاملي السلاح المقدر عددهم بحوالي 125 ألف إلى 200 ألف، وهذه المجالس العسكرية لا تخضع لسيطرة الحكومة ولكل منها نظامها الخاص في تشكيل الأعضاء والأسلحة وإجراءات الإعتقال والإحتجاز [41].

يمثّل بناء الجيش الوطني والشرطة أولوية ملحة، بحيث وضعت الحكومة خطة لإصلاح قطاع الأمن تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدّات وذلك بمساعدة وتعاون من الحكومات الصديقة، مثل الأردن وقطر وتركيا، وبطبيعة الحال لن يعاد بناء القوات المسلحة بسرعة كافية لضمان انتقال آمن عبر مرحلة الانتخابات وصياغة الدستور الجديد والإستفتاء عليه في شهر ديسمبر 2014، لكنها يجب أن تكون جاهزة بعد ذلك للمساعدة في ترسيخ الأمن القومي والحفاظ عليه بعد هذه الفترة من انعدام الأمن والاستقرار.

2- تحدي مواجهة التهديدات عبر الوطنية:

تواجه ليبيا أيضاً مهمات ملحة لتأمين حدودها بالأخص في الجنوب، واستعادة السيطرة على الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي التي تعبر هذه الحدود وتزيد من الإستقرار في الدول المجاورة، ومع أن التزام الحكومة على توفير 8000 جندي لمراقبة الحدود على وجه التحديد أمر مثير للإعجاب نظراً للظروف الصعبة لتشكيل جيش وطني، مع ذلك تبقى الجهود غير كافية، ولعل مايثير القلق هو صواريخ أرض - جو الحرارية السائبة أو المفقودة المعروفة باسم " أنظمة الدفاع الجوي المحمولة MANPAD " التي أخذها الثوار من مستودعات أسلحة القذافي خلال الحرب وهذه الأسلحة قادرة على إسقاط الطائرات التجارية.

إنطلاقا من خطورة الوضع، إلتزمت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 40 مليون دولار لجمع مايقدّر ب 20 ألفاً من هذه الأسلحة وغيرها التي تشكل تهديداً للأمن الإقليمي، بحيث تمكنو من جمع وإتلاف 5000 منها بمساعدة من الخبراء الفنيين على الأرض في ليبيا وقرب الحدود مع الدول المجاورة، ومن جهتها خصصت بريطانيا وكندا وهولندا وألمانيا مجتمعة أيضا مبلغ 5 ملايين دولار في مجال الدعم الفني لتأمين أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

كما وقّعت إيطاليا اتفاقا في كانون الثاني/يناير 2012 لتقديم مساعدة مالية وفنية لتدريب الشرطة على مراقبة الحدود، وتبرعت الحكومة الكندية هي الأخرى بمبلغ 10 ملايين دولار خصيصا لنزع السلاح، بالإضافة إلى مساعدة الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن وإدارة الحدود.[42]

تحدي المصالحة والعدالة الإنتقالية:

تعتبر المصالحة الوطنية جزء اساسي يرتكز عليه في البناء الوطني للدولة سياسيا، إقتصاديا وإجتماعيا، مع ذلك يهدف دعاة التصالح في ليبيا إلى مزيد من الفرقة والانقسام بين جموع المدنيين، لذلك يربطون في سوء فهم ونية بين المصالحة الوطنية والحقوق الشرعي للمجني عليهم في حالات كثيرة، يمكن أن نقدم مثالا عن ذلك، الحالة بين تاورغاء ومصراتة، إذ ليس مشروعا أو حقا أن تمتد العقوبة جماعية لتطال كل من هو تاورغي بدعوى أن مجموعات من تاورغاء مارست أعمالا إجرامية في حق البعض من مصراتة، بحيث كان ممكنا معالجة الأمر بمنع عودة المطلوبين المتهمين بارتكاب الجرائم، وعودة الآخرين إلى ديارهم، وبالتالي عقد مصالحة مع غير المذنبين يتم فيه إدانة الجرم والتبرؤ من مرتكبيه والاتفاق على تسهيل عملية ملاحقة المجرمين للعدالة، ولكان الأمر سيجنب الليبيين عملية تهجير جماعي غير مسبوق

لمدن بكاملها من السكان في العوينية وتاورغاء والقواليش والريباينة..الخ، ولكان ذلك خطوة لتسريع عملية الاستقرار الأمني [43].

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدّم السريع الذي أُحرِز من الناحية النظرية، سيستغرق تغيير وعي الجمهور باتجاه احترام العدالة الانتقالية والإجراءات القانونية سنوات عديدة، والعدالة الانتقالية هي مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا، وما قام به من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع، ويضطلع بهذا العمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، لتضع الحقائق أمام القضاء.

تحدي بناء مجتمع مدني متفتح وأحزاب سياسية فعالة:

لقد عرف المجتمع الليبي أشكالا متعددة من مكونات المجتمع المدني في وقت مبكر من تاريخه قبل أن يقرر النظام العسكري إحتواء جميع أشكال التنظيمات التي تمتعت بأية درجة من الإستقلال، وبعدما زال هذا النظام نشط الليبيون من جديد، وطوروا في كل مدينة أو بلدة أشكالا لمؤسسات المجتمع المدني، لذلك يتطلب الامر بعد إستقرار الوضع وبناء الدولة الجديدة سن قوانين تنظم العمل في هذا المجال، حتى تسير الأمور وفق قواعد الديمقراطية: وجود لوائح تنظيمية، مجالس إدارية يتم إنتخابها دوريا مع المحافظة على مبدأ التداول للمناصب الرئيسية وتطبيق قواعد الشفافية في جمع الموارد المالية وفي صرفها.

كما يفترض ألا يتم الإنضمام إلى مكونات المجتمع المدني على أساس عشائري أو قبلي، كما وجب الحذر من تواجد هيئات ومنظمات أجنبية تحاول التدخل في أنشطة الجمعيات الأهلية الليبية بدعوى تأهيلها لتكون مناسبة لمؤسسات المجتمع المدني، بمعنى أخر إستقلالية تكوين مجتمع مدني مشبع بالثقافة السياسية.

نفس ما قيل على المجتمع المدني يصدق على تكوين الأحزاب السياسية، لذلك تناول مشروع الدستور الجديد فرض عدم قبول تشكيلة حزبية تقوم على أساس عرقي أو قبلي أو عشائري، كما ان أغلب البيانات التي أعلنت عن تأسيس الأحزاب لم تتضمن برنامجا سياسيا، وإنما إقتصرت على شعارات الديمقراطية والوعود، وفي حال بقاء المجال مفتوحا امام ظاهرة تأسيس الأحزاب دون قيد فإن أعدادها سيرتفع إلى المئات دون فعالية، ما يقود إلى إدلاء الأفراد بأصواتهم ليس بناء على برامج العمل وإنما على أساس الإنتماءات القبلية والأسرية [44].

تحدي الدولة الريعية:

في ظل تصاعد الجدل حول المسائل السياسية في ليبيا، لابد لنا ان نشير إلى نقطة مهمة في إطار البناء الديمقراطي وهي غياب الإهتمام بقضايا الاقتصاد والتنمية، بحيث لا يمكن التقليل من الآثار السلبية لإقتصاد الريع في فرص الإنتقال الديمقراطي على المدى القصير والمتوسط، بحيث لاحظ المحللون بأن هذا النوع من الإقتصاد قضى على الطبقة الوسطى وغيب مؤسسات المجتمع المدني وأثر سلبا في قيم الإستقلالية والحرية الفردية، خاصة مع مناداة البعض باللامركزية في الشرق الذي يحتوي على القسم الأهم من الإحتياطات والإنتاج النفطي، ما يضع أمام السلطة المركزية تحدي كسب التأييد من خلال الوعود بتحقيق حكم ديمقراطي جامع، من جهة، وتوزيع عوائد الثروة النفطية بشكل عادل على السكان، من جهة ثانية،[45] لذلك يتوجب على الدولة الليبية الأخذ بعين الاعتبار تنويع الصادرات وتنويع مصادر الحصول على العملات الاجنبية، من خلال فتح مجال لدراسة السوق والاقتصاد الليبي البديل إذا ما ارادت ان تنجح في تجربتها الديمقراطية، فالعالم اليوم لا يقتصر على السياسة فقط، وانما العالم كوكبة من سياسة وإقتصاد وقوة عسكرية وتجانس داخلي، وحدود أمنة بالإضافة إلى علاقات جوارية وتعاونية ودبلوماسية ناجحة.

الخاتمة:

بعد التحليل والدراسة، نجد بأن ليبيا تواجه اليوم مرحلة حاسمة في بنائها لنظام ديمقراطي فعال، بحيث قطعت شوطا كبيرا منذ تشكيلها للمجلس الإنتقالي ثم انتخاب المجلس الوطني العام، إلى تعيين المفوضية العليا للإنتخابات والتي أثبتت جدارتها في تنظيم إنتخابات تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة دستور البلاد، رغم وجود عدة نقائص وهذا راجع إلى إستمرار الإنفلات الأمني في العديد من المدن الليبية، بحيث لا تزال الدولة تواجه تحديات تمس بمختلف الميادين، مثلما حددناها في المحور الثالث من الدراسة، لذلك صنف الوضع في البلاد بالمميز عن باقي الدول التي عرفت إحتجاجات وثورات وإسقاط لأنظمة الحكم فيها، لأن ما حصل فيها أدى إلى إنفلات أمني مس بأمن الدول المجاورة على إثر تهريب الأسلحة وإلتقاء الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

لعب التدخل الأجنبي في هذه الدولة دورا كبيرا في المساعدة على القضاء على نظام القذافي، مع ذلك لا يجب أن يسمح للأطراف الخارجية أن تكون ممولا لمؤسسات المجتمع المدني أو ممول لطرف على حساب الأخر، لأن التاريخ لم يثبت نجاح الأجنبي في بناء نظام ديمقراطي بدل الديكتاتوري وإنما الشعب هو الذي ينجح التجربة من خلال نبذه للعنف والإنقسام، وتبنيه لثقافة سياسية إنفتاحية على أسس

التعددية والشفافية وإبداء الدور والتعبير عن الراي السياسي من خلال التصويت وليس من خلال العزوف عنه، لأن الاختيار الأول والأخير يعود للشعب.

لابد على المرحلة القادمة أن تساهم في بناء دولة المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بحيث يشارك الجميع في تسيير شؤونها بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل إنسان، حرية التفكير وحرية التعبير وحرية الإبداع أيضا، دولة تقوم على أسس الإسلام التي تدعو إلى السلام و التسامع والعدالة والقضاء الشفاف، دولة ديمقراطية دستورية تضمن الحق في الإنتخاب والتداول على السلطة، وأخيرا دولة تسعى إلى ضمان أمنها وكرامة شعبها.

وفي الأخير، يمكننا القول بأن التجربة الإنتقالية في ليبيا لم يتم الحسم فيها بعد لأنها لم تنته من تحقيق الخطوات الكاملة لتشكيل نظام ديمقراطي، وبما أن الشعب الليبي سيقوم بالإستفتاء في الشهر القادم (ديسمبر) فهذا يتطلب منا تتبع الأحداث وانتظار المستجدات والمتغيرات الجديدة في تحليل الوضع الأمني في ليبيا.

الهوامـــش:

- يوسف محمد جمعة الصواني، إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2014، ص 131.

[2] - أنظر: "إنتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة"، في الربيع العربي: الإنتفاضة والإصلاح والثورة. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

(*)- تتضارب المعلومات حول أصل محمد عبد السلام أبو منيار القذافي، الذي ولد بقرية تسمى جمنم قرب مدينة سرت 1942 وهو من قبيلة القذاذفة لحمة القحوص التي تعود لقبيلة سليمان.

(**) – يشير مصطلح الخيمة إلى الدائرة المحيطة والمقربة من نظام القذافي، والتي تألفت من عائلته وقبيلته، وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المنحل، كما إنضم إلى تلك الدائرة مجموعة من الشخصيات البارزة الموالية للنظام آنذاك ورؤساء الأجهزة الأمنية وأبرز قادة القبائل وأعضاء موثوقون من اللجان الثورية.

لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الرحمان شلقم، أشخاص حول القذافي. بيروت وطرابلس: الفرجاني ومدارك للنشر، 2012. يمكن تحميله من الموقع الإلكتروني: http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_316057.html

[3] - علي خضير مرزا، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص ص 378، 379.

[4] - يوسف محمد الصواني، إنتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 139، 140.

[5]- للإطلاع على البرامج التنموية والناتج المحلي الاجمالي لخمسة عقود من 2006 إلى 2010، أنظر: كتاب علي خضير مرزا، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة. مرجع سبق ذكره.

[6] - محمد عاشور، الثورة الليبية الاسباب والتداعيات ومسارات المستقبل. تقرير عن المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، جنوب إفريقيا، بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص 11.

http://www.issafrica.org/uploads/31May11CriticLook2011NAfricaRrevol.pdf

[7] - موسى عبد الله قريفة، الثورة الليبية: تشكل الجسم السياسي والعبور نحو الدولة.مبادرة الإصلاح العربي: أوراق المتابعة السياسية، رقم 62، سبتمبر 2012، ص 2.

http://www.arabreform.net/sites/default/files/ARB_62_Libya_M.Griffa_Sept12_Final_Ar.pdf

[8] - سامح فوزي، تعقيب حول مقال الثورة المصرية والبناء الديمقراطي"، في الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2012، ص379.

[9] - المرجع نفسه، ص ص 380، 381.

أنظر أيضا: Larry Diamond-، Leonard Morlino : The Quality of Democracy . Stanford University : Center on Democracy, Development, and The Rule of Law Stanford Institute on International Studies , Number 20/21 September 2004.

http://cddrl.fsi.stanford.edu/sites/default/files/DiamondMorlino.QoD.intro%28book%29.drft1.pdf

[10] -أنظر: بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يونيو 2012. http://www.CarnegieEndowment.org

[11] -أنظر: المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت –ليبيا – الإعلان الدستوري. صدر في بنغازي، 3 رمضان 1434 هـ، الموافق ل 03 أوت 2011 م.

يمكن تحميله من الرابط الآتي:

http://www.constitutionnet.org/files/interim_constitution3_aug_2011_arabic_signed.pdf

[12] -إبراهيم سليمان الضراط، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2013، ص ص 291- 300.

[13] -للاطلاع على إنتخاب لجنة الستين للإعداد لمشروع الدستور أنظر:

تقرير نهائي: إنتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014. مركز كارتر، 2014.

http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-07302014-con-drafting-arabic-final.pdf

[14] -ريكاردو لايمونت، يوسف الصواني، محمد ضريف وعز الدين العياشي، "ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الإنتقال الديمقراطي". في الربيع العربي: الإنتفاضة والإصلاح والثورة. مرجع سبق ذكره، ص ص 236، 237.

[15]-المرجع نفسه، ص 240.

[16] -بول سالم، أماندا كادليك، مرجع سبق ذكره، ص ص، 14-17.

[17] -عبيد أحمد الرقيق، وخزات وطنية. المصالحة الوطنية من يعرقلها. المنارة، 15 مارس 2012، ص 2http://www.arabsi.org/attachments/article/3994/.

[18] -مصطفى عمر التير، تعقيب، في الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مرجع سبق ذكره، ص ص 440-442.

[19] - أنظر تحليل يجمع بين دراسة الدولة الريعية وإمكانية التحول الديمقراطي في كتاب: علي خضير مرزا، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة. مرجع سبق ذكره، الفصل السادس عشر والسابع عشر من الكتاب.